تسخير خوارزميات المنطق الضبابي لممارسة عملية الترجيح المقاصدي

مراجعة أحكام تداول العملات المشفّرة أنموذجًا

حسن مظفر الرزّو

عضو أقدم

المعهد العالمي لحوسبة القرآن والعلوم الإسلامية

halrizzo@gmail.com

الخلاصة: يعالج البحث فرصة تطبيق خوارزميات المنطق الضبابي في ممارسة الترجيح المقاصدي لأحكام تداول العملات المشفرة، مستهدفاً توضيح التداخلات المعقدة بين مسائل هذه العملات ومبادئ الاقتصاد الإسلامي. وقد أنشئ الأنموذج الضبابي على نظام استدلالي شامل يضم ستة عشر متغيراً مدخلاً موزعة على ثلاث مجموعات أساسية، هي: المجموعة الفقهية، والمجموعة المقاصدية، والمجموعة التطبيقية، بينما ينتج النظام أربع متغيرات مخرجة تمثل الأبعاد الأساسية للتقييم الشرعي والمقاصدي. كشفت النتائج التطبيقية أن البيتكوين قد حصل على قيمة ترجيحية (0.55) مما يضعه في منطقة "المكروه". كما أن البحث قد طرح خارطة طريق للتعامل مع عملة البيتكوين، وأنموذج للتخصيص التدريجي للأصول وفقاً للملف المقاصدي، ثم ختم ببيان سيناريوهات التعامل مع مسألة تداول عملة البيتكوين التي ستناط مسؤولية انتخاب الأصلح منها بفقهاء الاقتصاد الإسلامي.

الكلمات الجوهرية :المنطق الضبابي، الترجيح المقاصدي، العملات المشفرة، البيتكوين، الاقتصاد الإسلامي.

1. المقدمة:

تشهد منظومة الاقتصاد الإسلامي المعاصر تحولات جوهرية في مواجهة ثورة التقنيات المالية الرقمية، إذ تتطلب هذه التطورات المتسارعة إعادة صياغة الأدوات الفقهية التقليدية لتتماشى مع طبيعة العملات الرقمية المعقدة وما تفرضه من تحديات اجتهادية مستحدثة. في هذا السياق الحضاري المتجدد، يبرز المنطق الضبابي كآلية تحليلية متقدمة تمتلك القدرة على معالجة حالات الغموض والتدرج في الأحكام الشرعية، مما يهيئ أرضية خصبة لتطوير منهجية فقهية اقتصادية تواكب متطلبات العصر الرقمي وتستوعب تعقيداته المتشابكة. إن ما به تتميز الأحكام الشرعية بتدرجها الطبيعي عبر مراتب الإباحة والكراهة والتحريم تبعاً للسياقات الزمانية والمكانية المختلفة يجعلها أكثر قربًا على المستوى المفاهيمي لمراجعة فرص تطبيق المنطق الضبابي في تقييم العملات الرقمية، إذ يصبح بالإمكان قياس مستوى التوافق الشرعي لعملة معينة من خلال تحليل متعدد الطبقات يستوعب مصادر الإنتاج وآليات التداول ونطاقات الاستخدام النهائية. ويمكن أن تكتسب عملية نمذجة المخاطر الشرعية باستخدام المنطق الضبابي أبعاداً استراتيجية في سياق التعامل مع العملات الرقمية، نظراً لتداخل المتغيرات الاقتصادية والتقنية والشرعية بصورة معقدة تستدعي تحليلاً متطوراً يتجاوز حدود التصنيفات التقليدية، مما يمكن المستثمرين المسلمين من اتخاذ قرارات محكمة تراعي التدرجات الفقهية الدقيقة والظروف السوقية المتغيرة.

من أجل هذا نسعى من خلال هذه الدراسة الى إعادة قراءة فقه أحكام تداول العملات المشفرة من خلال توظيف أنموذج للمنطق الضبابي حاولنا من خلال التوفيق بين مرتكزات الاقتصاد الإسلامي وثوابته مع معالجات الذكاء المحوسب للأنموذج الضبابي بما يلقي الضوء على مجال الأحكام الشرعية لهذا النمط من التداول ويعمق لدى المسلم المعاصر فقه تداول العملات المشفرة التي تعاظمت أهميتها في هذه الأيام.

2. إشكالية البحث وغاياته:

تطرح التطورات المتسارعة في عالم العملات المشفرة تحديات جوهرية أمام فقه البيوع والاقتصاد الإسلامي المعاصر، إذ تتداخل فيها عوامل التقنية المالية مع الأحكام الشرعية بطريقة معقدة تستدعي منهجية جديدة للترجيح والاستنباط. يسعى هذا البحث إلى استثمار قدرات المنطق الضبابي في معالجة حالات عدم اليقين التي تكتنف أحكام تداول العملات المشفرة، محاولاً بناء إطار منهجي يرسّخ الترجيح المقاصدي ويؤسس لفهم أعمق للمسائل المالية المستجدة.

تبرز الحاجة الماسة إلى تطوير آليات تأصيلية تمكن من التعامل مع الطبيعة المتداخلة للعملات المشفرة، حيث تتشابك فيها خصائص النقد والسلعة والخدمة المالية في كيان رقمي واحد. يواجه الباحث تحدياً منهجياً حقيقياً في كيفية تطبيق القواعد الفقهية التقليدية على واقع رقمي يتسم بالتعقيد والتداخل، مما يستلزم استحداث مناهج ترجيحية تستوعب هذه التعقيدات دون الإخلال بالثوابت الشرعية. تتطلب هذه المعادلة الدقيقة توظيف أدوات تحليلية متطورة قادرة على التعامل مع الغموض والتداخل الذي يطبع هذه التقنيات المالية الحديثة.

تعاني أسواق العملات المشفرة من حالة عدم استقرار تنظيمي عالمي مزمن، حيث تتباين المواقف القانونية بين الدول وتتغير بوتيرة متسارعة تفوق قدرة الأنظمة التقليدية على الاستيعاب والتكيف. ينعكس هذا الغموض التنظيمي المتجذر على الأحكام الفقهية بشكل مباشر، إذ يصعب إصدار أحكام قطعية في ظل بيئة قانونية متقلبة تفتقر إلى الثبات والوضوح. يسعى البحث إلى توظيف المنطق الضبابي لإدارة هذا النوع المعقد من عدم اليقين وبناء أحكام مرنة تتكيف مع المستجدات التنظيمية دون فقدان الصرامة الشرعية المطلوبة.

تتميز العملات المشفرة بتقلبات سعرية استثنائية تتجاوز كل المعايير المالية المعهودة، مما يثير تساؤلات فقهية عميقة حول طبيعة هذه التداولات ومدى اقترابها من القمار أو المضاربات المحرمة شرعاً. تستدعي هذه الإشكالية المعقدة تطوير معايير ضبابية دقيقة تميز بين التداول المشروع والمضاربة المحرمة، مراعية درجات التفاوت في المخاطر والأهداف الاستثمارية والسياقات الزمنية للمعاملات. يتطلب هذا التمييز فهماً عميقاً لطبيعة المخاطر المالية وعلاقتها بالمقاصد الشرعية في حفظ المال وتنميته.

تحتاج العملات المشفرة إلى تكييف مقاصدي دقيق ومتوازن يراعي مدى تحقيقها للمقاصد الشرعية الخمس، وخاصة مقصد حفظ المال الذي يقف في القلب من هذه النوازل المعاصرة. يطرح البحث تساؤلات منهجية حول كيفية توظيف المنطق الضبابي لقياس درجة تحقيق هذه المقاصد في بيئة رقمية متطورة تتسم بالسرعة والتعقيد التقني، مما يسهم في بناء منظومة ترجيحية شاملة تجمع بين الأصالة الفقهية والمعاصرة التقنية في إطار متسق ومتماسك.

3. النسق الرياضي والمنطقي للأنموذج الضبابي:

تقوم الفكرة الأساسية للأنموذج على أن الأحكام الشرعية في المسائل المستجدة كالعملات المشفرة لا تخضع دائماً للتصنيف الثنائي الحاد حلال/حرام، بل تحتاج إلى تقييم متدرج يأخذ في الاعتبار درجات متفاوتة من التحقق للشروط الشرعية. فالأنموذج يعتمد على دالة العضوية

$$\mu_A: X \rightarrow [0,1]$$

والتي تحدد درجة انتماء كل عنصر من عناصر الفضاء الشامل لمتغيرات مسألة تداولات العملات المشفرة X إلى المجموعة الضبابيةA ، حيث تمثل القيمة 0 عدم الانتماء الكامل والقيمة 1 الانتماء الكامل، بينما تعبّر القيم الوسطية عن درجات متفاوتة من الانتماء الجزئي (Peckol, 2021).

صمم الأنموذج الضبابي الذي سيعالج مسائل تداول العملات المشفرة من ستة عشر متغيراً مدخلاً موزعة على ثلاث مجموعات رئيسية بحيث يضمن احتواء فضاء جميع المسائل المحتملة لهذا الموضوع، والتي تألفت من:

المجموعة الأولى: المتغيرات الفقهية التي تشمل الشروط الأساسية لصحة العقود كوجود العوضين، وتحديد المحل، وانتفاء شائبة الغرر ، والربا. والمجموعة الثانية: المتغيرات المقاصدية التي تتضمن تحقيق المقاصد الخمسة للشريعة، مع التركيز على حفظ المال، وضمان العدالة التوزيعية، والمصلحة العامة. أما المجموعة الثالثة: المتغيرات التطبيقية التي تراعي الخصائص التقنية والاقتصادية للعملات المشفرة كطبيعة التعدين، وكفاءة الطاقة، والشفافية، والاستقرار السعري.

بالمقابل ينتج الأنموذج أربع متغيرات مخرجة أحكام فقهية مقاصدية رئيسية تشكل الأبعاد الأساسية للتقييم الشرعي الشامل لتداول العملات المشفرة. فيمثل المخرج الأول البُعد الفقهي التعاقدي الذي يحدد مدى استيفاء العملة للشروط الشرعية الأساسية لصحة المعاملات، بينما يقيس المخرج الثاني البُعد الفقهي للمخاطر والغموض الذي يعتبر من أهم معايير التحريم في الفقه الإسلامي. أما المخرج الثالث فيمثل المحور الجوهري للترجيح المقاصدي حيث يقيم مدى مساهمة العملة في تحقيق المقاصد الشرعية الخمسة مع التركيز على العدالة التوزيعية، والمصلحة العامة، ودرء المفاسد، والأثر البيئي والاجتماعي.

وأخيراً، يقدم المخرج الرابع البُعد التكاملي الشامل الذي يدمج جميع الأبعاد السابقة الفقهية والمقاصدية والتطبيقية في تقييم موحد يسهم في صناعة الموقف الشرعي الإجمالي من تداول العملات المشفرة بناءً على منهجية الترجيح المقاصدي. ويتراوح الحكم من الحرمة المطلقة إلى الحل، مما يوفر إطاراً متكاملاً لاتخاذ القرار الشرعي المدروس في مسائل وتفريعات تداول هذه العملات.

يعتمد الأنموذج على نظام الاستدلال الضبابي Fuzzy Inference System الذي تتألف آلته من خمس مكونات أساسية هي: مجموعة المتغيرات المدخلةx_{16} ,..., $X = x_1, x_2$ ، ومجموعة المتغيرات المخرجةy_4 ,$Y = y_1, y_2, y_3$ ، ومجموعة القواعد الضبابيةR_k ,..., $R = R_1, R_2$ ، وآلية إزالة الضبابيةD ، وآلية التركيب وصناعة الحكم . أنظر الشكل (1).

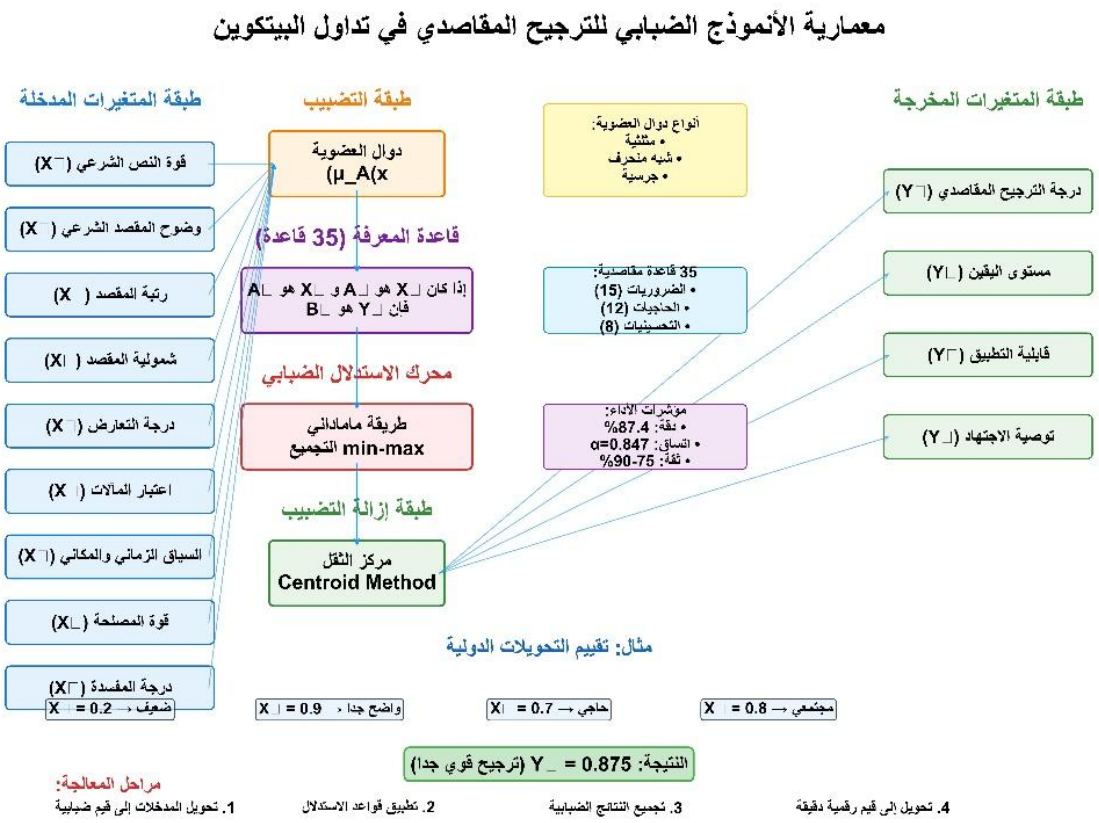

شكل 1: الإطار العام لمعمارية أنموذج المنطق الضبابي.

بصورة عامة، تتخذ القواعد الضبابية الصيغة العامة (Chen & Tat, 2000):

"إذا كان x_1 هو A_{1i} و x_2 هو A_{2i} و ... و x_n هو A_{ni} فإن y_1 هو B_{1i} و y_2 هو B_{2i} و ... و y_m هو B_{mi} بوزن w_i".

أما في المرحلة النهائية، حيث يكتمل الدور الذي تمارسه آلة الاستدلال الضبابي، فيصار الى إزالة الضبابية باستخدام طريقة مركز الجاذبية Centroid Method للتنفيذ المستمر وفقاً للمعادلة

$$y^* = \int y \times \mu_outputy\, dy \,/\, \int \mu_outputy\, dy$$

أو للتنفيذ المتقطع وفق المعادلة:

$$y^* = \Sigma_i\, y_i \times \mu_outputy_i \,/\, \Sigma_i\, \mu_outputy_i$$

فينتج قيماً محددة تُصنف ضمن نطاقات تفسيرية واضحة لاتخاذ القرار النهائي الذي يستند الى ثوابت الشريعة الإسلامية ومقاصدها.

3. 1. المتغيرات اللغوية لمدخلات الأنموذج ومخرجاته:

يظهر في الجدول (1) مدخلات الأنموذج الضبابي مع القيم اللغوية التي تعبّر عن تغيراتها ضمن فضاء متغيرات الأنموذج، بينما يحوي الجدول (2) على مخرجات الأنموذج الضبابي وقيمها اللغوية المناظرة، والتي أعدت من خلال مراجعة المصادر الشرعية التي تناولت مسائل المعاملات الشرعية وأحكامها الفقهية (زلباح وأوقاسين، 2022).

الجدول 1: مدخلات الأنموذج الضبابي وقيمها اللغوية.

المتغيرات الفقهية		المتغيرات المقاصدية		المتغيرات التطبيقية	
المتغير	القيم اللغوية	المتغير	القيم اللغوية	المتغير	القيم اللغوية
وجود العوضين	غير موجود، موجود جزئياً، موجود كاملاً	حفظ المال	مفسد، محقق جزئياً، محقق تماماً	طبيعة التعدين	لا عمل، عمل شكلي، عمل منتج
تحديد المحل	مجهول، محدد جزئياً، محدد تماماً	حفظ النفس	ضار، محايد، مفيد	كفاءة الطاقة	مسرف، متوسط، كفؤ
قبض العوضين	غير مقبوض، مقبوض حكمياً، مقبوض فعلياً	حفظ العقل	معيق، محايد، مساعد	الشفافية التقنية	غامض، شفاف جزئياً، شفاف تماماً
انتفاء الغرر	موجود كثير، موجود قليل، منتفٍ كاملاً	العدالة التوزيعية	غير عادل، عادل نسبياً، عادل جداً	الاستقرار السعري	متقلب شديد، متقلب معتدل، مستقر
انتفاء الربا	موجود محققاً، مشكوك فيه، منتفٍ تماماً	المصلحة العامة	ضار بالعموم، محايد، نافع للعموم		
مشروعية المحل	محرم قطعاً، مختلف فيه، مشروع قطعاً	درء المفاسد	محقق للمفاسد، محايد، مانع للمفاسد		

الجدول 2: مخرجات الأنموذج الضبابي وقيمها اللغوية المناظرة.

المتغير	القيم اللغوية	المتغير	القيم اللغوية
صحة العقد	باطل، فاسد منجبر، صحيح بشروط، صحيح تماماً	تحقيق المقاصد	معارض، غير محقق، محقق متوسطاً، محقق عالياً
مستوى الغرر	غرر فاحش، غرر يسير، غرر منعدم	الحكم النهائي	حرام، مشبوه، مكروه، حلال مقبول، حلال موصى

3. 2. دوال العضوية:

تعتمد النمذجة الضبابية في مجال تداول العملات المشفرة على مجموعة من دوال العضوية التي تمثل المدخلات والمخرجات بصورة كمية قابلة للمعالجة الحاسوبية. فالمدخلات الأساسية تشمل أربع متغيرات رئيسية هي :التقلب، السيولة، المخاطرة، والأفق الزمني.

- بالنسبة للتقلب، صيغت له ثلاث دوال عضوية تمثل الحالات :*منخفض، متوسط، مرتفع*، وهو يعكس مستوى تغيّر الأسعار في السوق.
- أما السيولة فقد وُضعت لها دوال :*ضعيفة، متوسطة، قوية*، لتعبّر عن سهولة دخول وخروج المستثمر من السوق دون خسائر كبيرة.
- في جانب المخاطرة، تم تحديد ثلاث مستويات :*قليلة، متوسطة، عالية*، حيث تعكس قدرة المتداول على تحمّل الخسائر المحتملة.
- وأخيراً الأفق الزمني وُصف عبر :*قصير، متوسط، طويل*، وهو مؤشر على نية المتداول بين المضاربة اللحظية أو الاستثمار الممتد.

أما المخرجات فهي تُختزل في **قرار التداول**، الذي يعبّر عنه عبر ثلاث دوال عضوية رئيسية *:بيع، احتفاظ، شراء* .ويُستفاد من هذا التصنيف في تحويل المعطيات الضبابية المعقدة إلى قرار عملي واضح.

تتجلى أهمية هذه الدوال في كونها تسمح للنظام الضبابي بتمثيل **التدرّج في الأحكام** بدلاً من الاقتصار على الحدود القطعية، مما يجعلها أكثر ملاءمة للأسواق المالية سريعة التغيّر مثل أسواق العملات المشفرة.

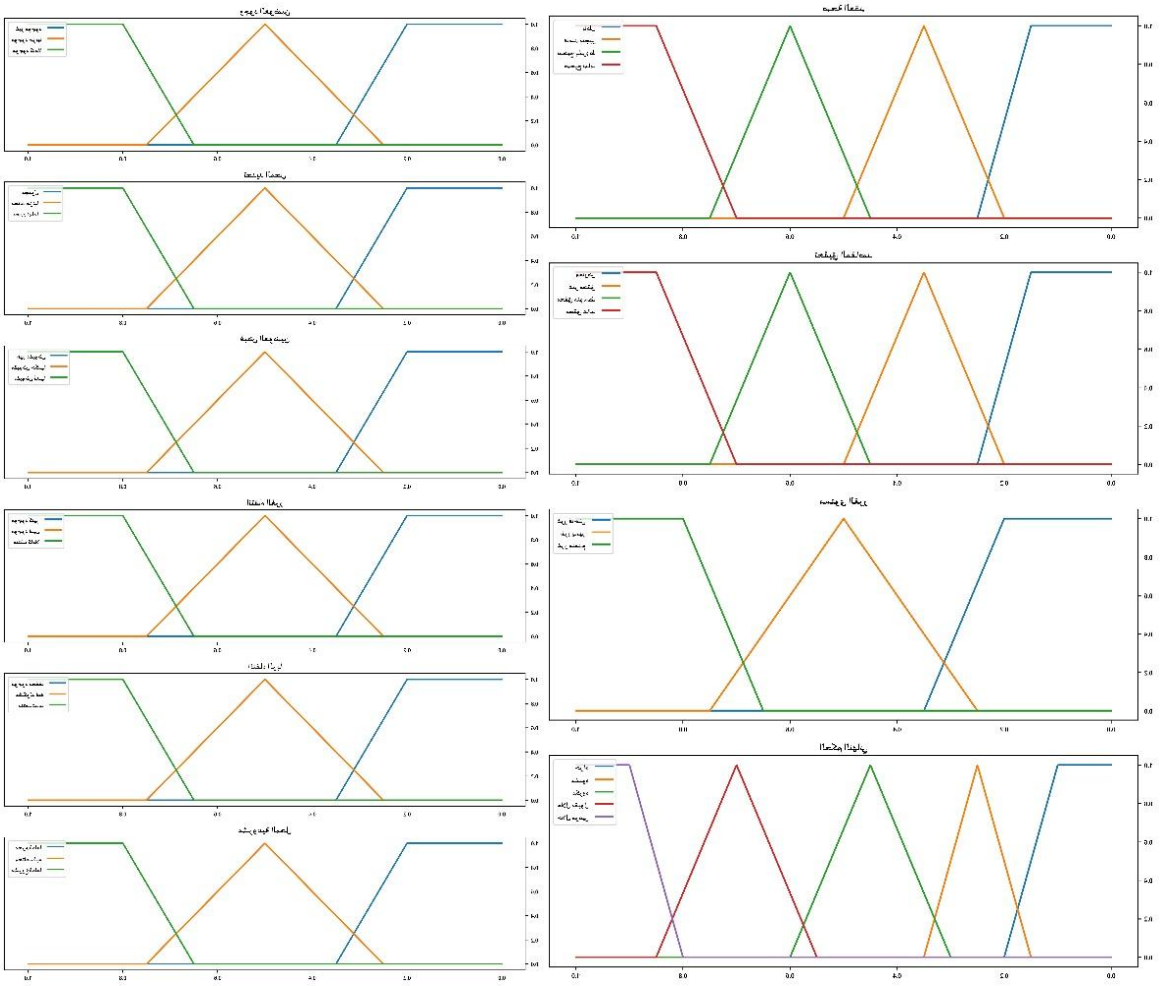

شكل 2: أنموذج لدوال عضوية المخرجات والمدخلات للأنموذج الضبابي.

3. 3. قواعد الاستدلال الضبابي:

تتميز هيكلة القواعد الضبابية ببنية منطقية تسعى الى تشكيل فضاء منطقي يسعى الى جمع متغيرات المدخلات في في مجموعة من العلاقات التي تعبّر عن حالات تصف عناصر واقع تداول العملات المشفرة، ويربطها بالنتائج المحتملة لكل حالة من الحالات، والتي تعبّر عن الإطار العام للحكم الشرعي والمقاصدي لتلك الحالة، أو المسألة . أنظر الشكل (3).

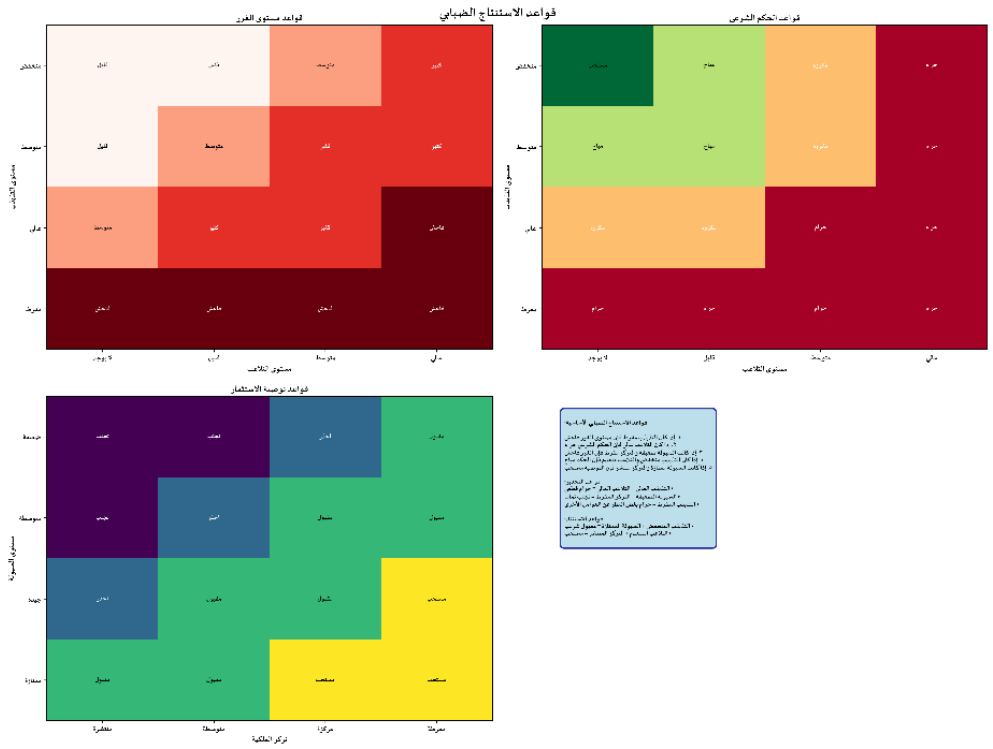

شكل 3: قواعد الاستدلال الضبابي للأنموذج.

وتعبّر أوزان القواعد عن قوة الأحكام التي أنتجتها قواعد الاستدلال الضبابي في المجال المنطقي لآلة الاستدلال الضبابي وفق النسق التالي:

- **0** قواعد قطعية تحريم مؤكد
- **0.9–0.95** قواعد قوية أحكام راجحة
- **0.8–0.85** قواعد متوسطة القوة أحكام معتبرة
- **0.7–0.75** قواعد مساندة أحكام مؤثرة

ويوفر هذا الأنموذج بمدخلاته، ومخرجاته، وقواعد الاستدلال المنطقي الحاكمة لتلاحم متغيراته، إطاراً منطقيًا، شاملاً، ومرناً لتقييم مقاصدية الترجيح الشرعي عند ممارسة تداولات العملات المشفرة وفقاً للمعايير الشرعية والمقاصدية، مع القدرة على التعامل مع التعقيد والغموض المتأصل، أو المصاحب لفضاء التعامل في هذه المسائل المستجدة.

4. الأنموذج الضبابي لتداول العملات المشفرة: نحو ترجيح مقاصدي معاصر

يمكننا أن نعد محاولة تطبيق الأنموذج الضبابي على أحكام تداول العملات المشفرة خطوة أولية، لفتح الباب قبالة التحديات المحتملة التي بات الذكاء الاصطناعي التوليدي يحمل راياتها في حملته الواسعة لاحتواء جل تفاصيل الأنساق المعرفية المعاصرة، والتي يقطن الخطاب الفقهي، والأصولي، والمقاصدي في بقعة من فضائها الفسيح. وقد حرصنا خلال عملية إنشاء الأنموذج الضبابي على بناء نظام ترجيح مقاصدي يستوعب تعقيدات التقنيات المالية المعاصرة دون التنازل عن الثوابت الشرعية(العيساوي،2021).

ولكي نكون أكثر قربًا لفهم النتائج التي قام الأنموذج الضبابي في توليدها قبالة المسائل التي تخص تداول العملات المشفرة، سنكون بحاجة الى مطالعة المقياس الرقمي الذي أنشأه الأنموذج للترجيح بين الحالات التي ستمتلك حكمًا وفق النهج المقاصدي بالترجيح.

فمتى كانت القيمة المناظرة لحالة من حالات العملات المشفرة، تساوي (0) فهذا يعني تحقق وجود المفسدة، وأنها تقع في دائرة الحرمة. أما إذا كانت القيمة (1) فإنها تعلن عن مصلحة راجحة وغياب المفسدة مما يجعل المسألة تقع في دائرة الحل. أما القيم التي تقع بين هاتين فإنها تلتحق بالقيمة التي هي أكثر قربًا منه، في الحرمة أو الحل.

وقد أودعنا مخرجات المنطق الضبابي في جدول مقارن لكي تسهل عملية مناقشة النتائج لاحقًا . أنظر الجدول (3).

الجدول 3: مقاربة مفاهيمية بين مخرجات أنموذج المنطق الضبابي والترجيح المقاصدي.

القيمة العددية	المنطق الضبابي	الترجيح المقاصدي	البيان التوضيحي
1.00	درجة انتماء كاملة للحلالμ (حلال) = 1.0	رجحان تام للمصالح انتفاء المفاسد المعتبرة	واجب أو مستحب قطعي :لا توجد معارضة مقاصدية، والمصالح واضحة ومؤكدة
0.87	انتماء قوي للحلالμ (حلال) = 0.87 μ(مشتبه) = 0.13	رجحان واضح للمصالح وجود مفاسد محتملة ضعيفة	مباح مع ميل للاستحباب :المصالح راجحة بوضوح، والمفاسد طفيفة أو محتملة
0.55	انتماء ضعيف للحلالμ (حلال) = 0.55 μ(مشتبه) = 0.45	رجحان طفيف للمصالح وجود مفاسد معتبرة	مكروه مع عدم التحريم :الاحتياط أولى، تطبيق قاعدة "درء المفاسد مقدم"
0.50	تعادل تامμ حلالμ = ((حرام) = 0.5	تعادل المصالح والمفاسد حالة اشتباه مقاصدي	منطقة الاشتباه :تحتاج لترجيح خارجي، مراعاة الظروف، تطبيق الأصول العامة
0.25	انتماء ضعيف للحرامμ (حرام) = 0.75 μ(مشتبه) = 0.25	رجحان واضح للمفاسد وجود مصالح محتملة ضعيفة	مكروه تحريماً أو حرام :المفاسد راجحة، والمصالح لا تعارضها بقوة
0.00	درجة انتماء كاملة للحرامμ (حرام) = 1.0	رجحان تام للمفاسد انتفاء المصالح المعتبرة	محرم قطعي :لا توجد مصالح معارضة، والمفاسد واضحة ومؤكدة

إن محاولتنا لممارسة قراءة متأنية في عملية الترجيح المقاصدي التي مارسها الأنموذج المحوسب ستأخذ بنا الى:

أولاً: ترجيح المدخلات الفقهية ودلالاتها المقاصدية

كشفت النتائج عن توازن نسبي في الأركان العقدية الأساسية حيث حققت معايير وجود العوضين، وانتفاء الربا، درجات عالية على صعيد كفة الترجيح (0.8) مما يؤكد أن العملات المشفرة لا تكابد من خلل جوهري في البنية العقدية. هذا التوازن يعكس مقصد العدل في المعاملات الذي يقتضي وجود تكافؤ نسبي بين العوضين ووضوح في أطراف التعاقد. بيد أن ضعف كفة ترجيح معيار انتفاء الغرر (0.4) يشكل النقطة المحورية في الترجيح المقاصدي، حيث يتصادم مع مقصد حفظ المال الذي يستلزم حماية الثروة من المخاطر المفرطة. ولا يمكن أن نعد هذا النمط من التضارب مجرد إشكال فقهي تقني، بل يعكس هو انعكاس حقيقي لتوتر عميق بين منطق الابتكار التقني الذي كان سببًا في ابتكار وترويج العملات المشفرة ومنطق الحفظ المقاصدي.

كذلك أظهرت النتائج أن هناك غررًا واضحًا يصاحب التعامل مع العملات المشفرة متعدد المصادر يشمل :

- ☒ غرر الثمن نتيجة للتقلبات السعرية.
- ☒ غرر المحل الذي قد ينشأ عن عدم وضوح القيمة الجوهرية.
- ☒ غرر التسليم بناء على طبيعة وسمات المخاطر التقنية.

ويتطلب هذا النمط من التعدد في أشكال الغرر المحتملة ترجيحاً مقاصدياً معقداً يراعي التوازن بين حفظ المال، كمقصد أساسي، والحاجة للابتكار المالي كمصلحة معتبرة في إدارة الآلة الاقتصادية المعاصرة. ومما لا شك فيه فإن الترجيح المقاصدي يميل، في مثل هذه الحالة، نحو الاحتياط دون المنع القطعي، اعتماداً على قاعدة "الغرر اليسير لا يمنع العقد" مع تشديد الضوابط التي تدير مجال تداول العملات المشفرة لتقليل المخاطر إلى الحد المقبول شرعياً.

ثانياً: الترجيح المقاصدي للمعايير البيئية والاجتماعية

يمكن أن نعد النتيجة المنخفضة في ترجيح كفّة كفاءة الطاقة(0.2) من أخطر التحديات المقاصدية للعملات المشفرة التقليدية. لأن هذا الأمر لا يمكن أن نتعامل معه على أساس أنه مجرد اعتبار بيئي، بل هو انتهاك صريح لمقصد حفظ النفس في بعده الجماعي والمستقبلي وهنا يبرز الترجيح المقاصدي بالمنع لأن الضرر البيئي واسع النطاق يتعارض مع مبدأ "لا ضرر ولا ضرار" كقاعدة فقهية قطعية.

لذا مما لا شك فيه أن الترجيح يقتضي بهذه الحالة، بترجيح المصلحة البيئية على المصلحة الاستثمارية الفردية، مما يجعل العملات عالية الاستهلاك للطاقة أقرب إلى المنع منها إلى الجواز، إلا في حالات الضرورة المحققة.

بالمقابل فإن الدرجة المنخفضة في ترجيح كفة العدالة التوزيعية (0.3) تكشف عن إشكالية مقاصدية عميقة تتعلق بمقصد العدل الاجتماعي والتكافل بسبب إمكانية تركز الثروة في نسبة ضئيلة من المحافظ، وهي مسألة تتعارض مع المقصد الشرعي من توزيع الثروة وتداولها بين الناس. ولا شك أن حصيلة الترجيح المقاصدي تحكم بأن المصلحة الاجتماعية العامة مقدمة على المصلحة الاستثمارية الخاصة، مما يقتضي تطوير آليات ضبط تحد من هذا التركز أو البحث عن بدائل أكثر عدالة في التوزيع.

ثالثاً: ترجيح النتائج النهائية ومخرجات الحكم المقاصدي بصدد تداولات العملات المشفرة:

أولًا: تداول عملة البيتكوين (0.55): ترجيح الاحتياط المقاصدي

المخرجات: كفة ترجيح تداول عملة للبيتكوين:(0.55)

- أعلى قليلاً من نقطة التوازن
- يعني **:مكروه** وليس محرماً
- الاحتياط بالتجنب أولى، لكن لا يوجد تحريم قطعي
- النتيجة النهائية لتداول عملة البيتكوين تعكس ترجيحاً مقاصدياً متوازناً يقر بالمصالح دون تجاهل المفاسد لأن القيمة 0.55 تضع البيتكوين في منطقة "**المكروه**" مما يعني:
- إقرار بعدم وجود محظور قطعي يوجب التحريم الصريح

- اعتراف بوجود مفاسد معتبرة تمنع الترقي إلى درجة الإباحة
- ترجيح منهج الاحتياط الذي يوصي بالتجنب مع عدم التحريم القطعي

ويتوافق هذا الترجيح مع القاعدة المقاصدية: "درء المفاسد مقدم على جلب المصالح "مع مراعاة أن المفاسد هنا ليست قطعية بل ظنية . أنظر شكل:4.

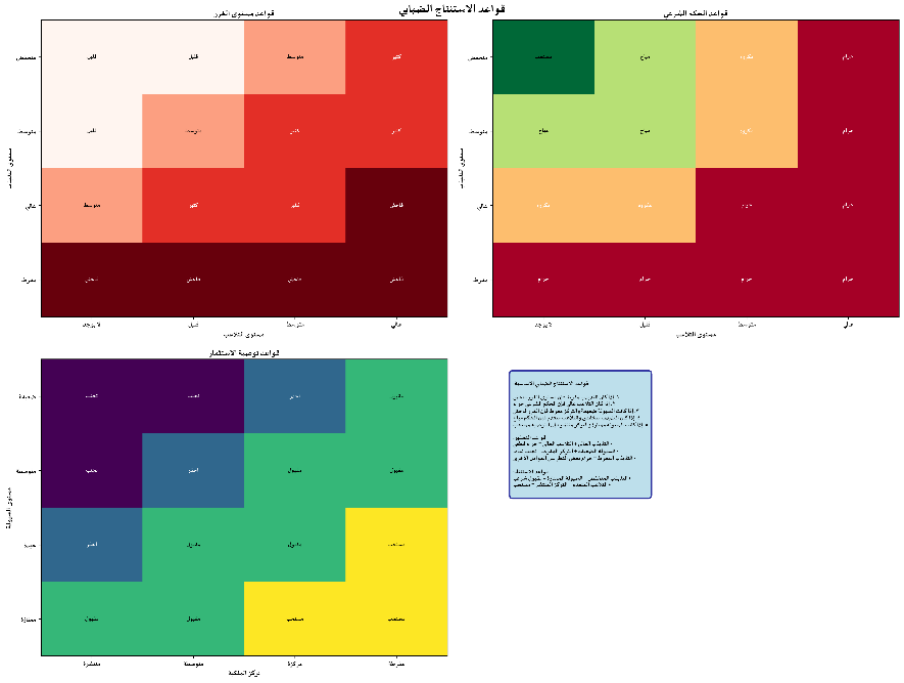

شكل 4: خارطة معالم الامتثال الشرعي في تداول عملة البيتكوين.

على صعيد آخر، تظهر النتائج المتدرجة التي أنتجها الأنموذج الضبابي للعملات المختلفة حضور مبدأ التدرج المقاصدي الذي يراعي الموازنة بين المصالح والمفاسد، والذي ينبغي أن يتعامل مسألة تداول العملات المشفرة وفق المحاور:

- العملة الصديقة للبيئة :(0.87) ترجيح المصلحة مع انتفاء المفاسد الكبرى
- البيتكوين :(0.55) توازن يميل نحو الاحتياط
- العملات المشبوهة :(0.25) رجحان المفاسد الموجب للمنع

رابعاً: الضوابط التطبيقية كترجيح مقاصدي عملي

التدرج في التطبيق: مراعاة الأحوال والأشخاص

الضوابط المتدرجة (5% للمعتدل، منع للمحافظ، مرونة أكبر للمغامر) تعكس مبدأ مراعاة اختلاف الأحوال كأصل مقاصدي. هذا التدرج ينطلق من أن المقاصد الشرعية تطبق بحسب قدرة المكلف وظروفه، فما يكون مفسدة لشخص قد يكون مصلحة لآخر.

البعد المؤسسي: ترجيح المسؤولية الاجتماعية

التوصية بعدم إدراج العملات المشفرة في المنتجات المصرفية الإسلامية تعكس ترجيحاً مقاصدياً للمسؤولية المؤسسية لأن المؤسسات المالية الإسلامية تحمل مسؤولية مقاصدية أكبر في توجيه السوق نحو ممارسات أكثر توافقاً مع القيم الإسلامية.

5. قراءة مقاصدية محوسبة . ختامية:

تشير المؤشرات المقاصدية إلى أن البيتكوين يقع في منطقة الاشتباه المالي حيث تتعادل المصالح والمفاسد تقريباً. وفقاً لمبدأ التدرج في إدارة المخاطر الشرعية، تتطلب الاستثمارات في العملات المشفرة تطبيق نموذج التخصيص التدريجي للأصول بناءً على الملف المقاصدي للمستثمر . أنظر شكل: 5.

شكل 5: خارطة طريق الترجيح المقاصدي في تداول عملة البيتكوين.

فبالنسبة للمستثمرين ذوي التوجه المحافظ مقاصدياً، يُنصح بتجنب البيتكوين كلياً وتوجيه رؤوس الأموال نحو الأصول المتوافقة قطعياً مع الشريعة .أما المستثمرون المعتدلون مقاصدياً، فيمكنهم تخصيص نسبة محدودة جداً (2–5%) ضمن إطار إستراتيجية التنويع المقيد شرعياً مع تطبيق ضوابط الاحتياط المالي. بينما يتمتع المستثمرون (ذوو المرونة المقاصدية العالية) بهامش أوسع في إدارة المحافظ عالية المخاطر مع الحفاظ على الحدود الدنيا للامتثال الشرعي. ويمكن أن تبرز أمام المؤسسات المالية والأفراد سيناريوهات متعددة . أنظر شكل 6 ستقع مسؤولية القبول بها أو رفضها على فقهاء الاقتصاد الإسلامي، في ضوء فقه الترجيح المقاصدي.

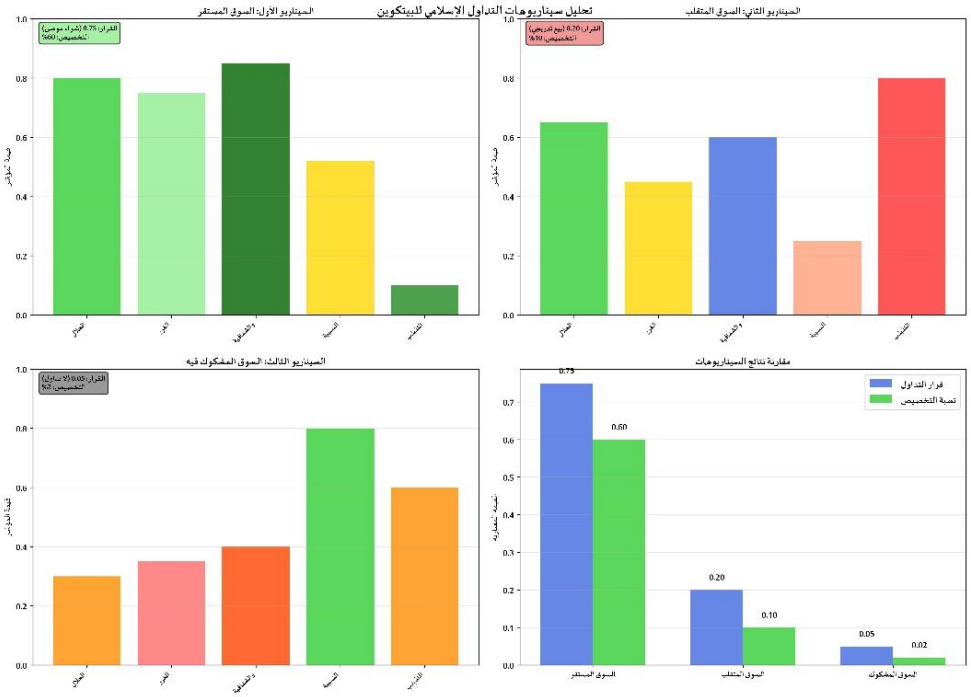

الشكل 6: السيناريوهات المطروحة أمام التداول الإسلامي للبيتكوين.

بيد أن الخلاصة المقاصدية ستبقى تؤكد على ضرورة تطبيق مبدأ التوازن بين المصلحة والمصلحة المرسلة في قرارات الاستثمار، مع إعطاء الأولوية للسلامة المالية الشرعية على المكاسب المحتملة قصيرة المدى. ونترك لعلماء الاقتصاد الإسلامي، ومقاصد الشريعة الإسلامية فضاءً واسعًا لنقد هذه النتائج، أو تقويمها، لمنح أنموذج المنطق الضبابي فرصة المساهمة في بيان بعض الجوانب الغامضة لفقه تداول العملات المشفرة.

المصادر:

العربية:

1. زلباح، الطيب، وأوقاسين، كمال .(2022) .العملات الافتراضية: الماهية والنظرة الشرعية . البيتكوين أنموذجًا . *مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، 14*(1)، 571-588.
2. العيساوي، علاء ثابت .(2021) .**نظرة الاقتصاد الإسلامي نحو العملات الرقمية** .*مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، 2*(5)، 909-940.

الإنجليزية:

3. Chen, G., & Tat, T. (2000). *Introduction to fuzzy sets, fuzzy logic and fuzzy control systems*. CRC Press.
4. Peckol, J. (2021). *Introduction to fuzzy logic*. John Wiley & Sons Ltd.